



المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات الثالثة والأربعون

جنيف، من ٢٤ سبتمبر/أيلول إلى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧

الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)

وثيقة من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

١- نزولاً عند طلب للدول الأعضاء أعربت عنه في الدورة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦، قدّمت الأمانة للجنة البرنامج والميزانية وثيقة إعلامية (WO/PBC/11/7 Rev.) في يونيو/حزيران ٢٠٠٧ بهدف تزويد الدول الأعضاء بعرض للآثار الرئيسية المترتبة على إمكانية اعتماد المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ("المعايير الجديدة") بحلول الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠١٠.

٢- وأثناء تلك الدورة، استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/11/7 Rev. وقدّم لهذا البند مدير قسم الشؤون المالية. وتحدثت وفود الصين وفرنسا ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وأعربت الوفود عن مساندتها العامة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حسب ما فهمته لجنة البرنامج والميزانية من أنه قرار متخذ على نطاق الأمم المتحدة. والتمست الوفود إلى الأمانة تقديم معلومات إضافية عن تقدير تكلفة اعتماد هذه المعايير الجديدة، خصوصاً المعلومات اللازمة المتعلقة بأنظمة المعلومات والتدريب.

وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بالمعلومات التي تتضمنها الوثيقة WO/PBC/11/7 Rev.، وأوصت الجمعية العامة بمبدأ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

بشرط تقديم المعلومات الإضافية إلى الجمعية المذكورة في دورتها التي ستعقد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، وخصوصاً بشأن تقدير تكلفة تنفيذ هذه المعايير (الوثيقة WO/PBC/11/17).

٣- وترد المعلومات الإضافية بشأن تقدير تكلفة اعتماد هذه المعايير الجديدة في المرفق الرابع.

ثانياً - معلومات أساسية

٤- ويجدر التذكير بأن البيانات المالية لمنظمات الأمم المتحدة تعد حالياً وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (UNSAS) ("المعايير الحالية"). وقد استنبطت تلك المعايير عقب دراسة أعدتها هيئة من مراجعي الحسابات الخارجيين حول استنباط مبادئ ومعايير محاسبية مناسبة تستند إلى المعايير المحاسبية الدولية (المعروفة اليوم باسم معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)) لضمان تطبيق متسق في سياق منظومة الأمم المتحدة. واعتمدت الأمم المتحدة المعايير الحالية بموجب قرارها الصادر برقم ٢١٦/٤٨ في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣، والتزمت به منذ ذلك التاريخ.

٥- وأوصت فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية للأمم المتحدة والمنشأة برعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بأن تعتمد منظومة الأمم المتحدة المعايير الجديدة بحلول سنة ٢٠١٠ لتحل محل المعايير الحالية. وفي دورة خاصة عقدتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، قبلت اللجنة التوصية واعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته المنعقدة في أبريل/نيسان ٢٠٠٦ لتتسحب على منظومة الأمم المتحدة برمتها بحلول سنة ٢٠١٠. ووافقت الجمعية العامة للأمم على اعتماد المعايير الجديدة في دورتها السادسة في يولييه/تموز ٢٠٠٦ (القرار الرابع، الفقرة ١، في الوثيقة A/RES/60/283) مع الموارد الضرورية التي تسمح للأمين العام ببدء تنفيذ المعايير.

٦- وقد صدرت المعايير الجديدة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB) وهو لجنة دائمة تابعة للاتحاد الدولي لمراجعي الحسابات ويمثل أكثر من ١٦٠ هيئة عضواً في ١٢٠ بلداً. ويتسم نظام المعايير الجديدة بمصداقيته وجودته الرفيعة وبمعايير محاسبية معدة بطريقة مستقلة تقوم على عملية محكمة ومدعومة من الحكومات والهيئات المحاسبية المحترفة ومنظمات التنمية الدولية مثل البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة والمحاسبة. وهي تجمع أفضل الممارسات للحكومات والمنظمات التي لا تبتغي الربح. وقد اعتمدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية والحلف الأطلسي مؤخراً المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تقاريرها المالية.

٧- ومن المعتقد عامة أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تحمل الفوائد الرئيسية التالية:

- (أ) رقابة وشفافية محسنتان على المستوى الداخلي بالنسبة إلى جميع الأصول والخصوم؛
- (ب) ومعلومات معززة ومنسقة عن التكاليف والإيرادات من شأنها أن تدعم حوكمة المنظمة بطريقة أفضل؛
- (ج) وتحسين في الاتساق وإمكانية المقارنة في البيانات المالية على أساس زمني وبتنوع مختلف المنظمات.

٨- وترد في المرفق الأول قائمة بأهم مواطن الاختلاف بين المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم الدولية والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. أما المرفق الثاني، فيحتوي على تعريف لأهم المصطلحات المالية المستخدمة في هذه الوثيقة.

ثالثاً - وضع تنفيذ المعايير الجديدة داخل منظومة الأمم المتحدة

٩- تقدم عدد من منظمات الأمم المتحدة باقتراحات رسمية لاعتماد المعايير الجديدة لتقرها الدول الأعضاء في تلك المنظمات، ومنها منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للطيران المدني. ويحظى تنفيذ المعايير الجديدة في منظومة الأمم المتحدة بالدعم والتنسيق والإرشاد والريادة من فريق تقني يعمل بإرشاد لجنة توجيهية للمشروع وفرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية برعاية شبكة الميزانية والمالية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

١٠- ويشير تقرير صدر في أغسطس/آب ٢٠٠٧ (الوثيقة CEB/2007/HLCM/X) ورفع إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى من مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق حول التقدم المحرز في تنفيذ المعايير الجديدة في منظومة الأمم المتحدة يشير إلى أن تقدماً قد أحرز في المجالات التالية:

- البنية الأساسية للمشروع - اجتمعت لجنة توجيهية مؤلفة في مارس/آذار ٢٠٠٦ بانتظام منذ ذلك التاريخ. ويمثل أعضاء اللجنة المراكز الرئيسية الأربعة والأنواع التنظيمية الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة.
- السياسات والإرشادات المحاسبية - أنشئ فريق السياسات والإرشادات المحاسبية في مارس/آذار ٢٠٠٦ ليستعرض تطور السياسات والإرشادات المحاسبية. ويضم الفريق أعضاء من أربع عشرة منظمة ومراقباً من المنظمة الدولية للهجرة. وقد صاغ الفريق عدة ورقات بشأن السياسات المحاسبية ورفعها إلى فرقة العمل لتنظر فيها. وتشمل الورقات الخيارات الجوهرية في المعايير الجديدة البالغ عددها ٢١ معياراً. وتحتوي وثائق الفريق المذكور على إرشادات أولية بشأن تفسير المعايير الجديدة وتطبيقها.
- التواصل - أحرز تقدم في ضمان إمكانية نفاذ منظمات الأمم المتحدة إلى المواد المرجعية والإرشادية ومواد البحث بشأن تنفيذ المعايير الجديدة. وقد عمد بعض المنظمات إلى إنشاء أفرقة داخلية للمشروعات الخاصة بها وهي تتشط الآن في مناقشات داخلية مع أفرقة التنسيق المعنية بالمعايير الجديدة.
- الممارسات المرتبطة بالميزانية - استنبت ممثلان من منطمتين (هما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للطيران المدني) أمثلة وقدمتا عرضين حول صياغة الميزانيات على أساس الاستحقاق داخل منظومة الأمم المتحدة. وقدمت ورقة إلى اللجنة التوجيهية مع ما يناسب من توصيات في أغسطس/آب ٢٠٠٧.
- الجهات السبّاقة - تقترح ثلاث منظمات (هي برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للطيران المدني) اعتماد المعايير الجديدة ونفاذها ابتداء من الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨. وكانت ثلاث منظمات أخرى (هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) تبحث في هذا الخيار على أنها قررت اعتماد المعايير الجديدة تدريجياً بهدف اكتمال الاعتماد والامتثال في سنة ٢٠١٠.

١١- وتبين من ردود أعضاء فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية على استبيان بشأن التقدم المحرز في اعتماد المعايير الجديدة^(*) (حتى نهاية يولييه/تموز ٢٠٠٧) أن أكثر من نصف عدد المنظمات التي أجابت على الاستبيان كانت قد قامت بمعظم التدابير الرئيسية التالية:

- إقرار ميزانية لاعتماد المعايير الجديدة؛
- وتفرغ عدد من الموظفين لتنفيذ المعايير الجديدة؛
- وخطة عمل لتنفيذ المعايير الجديدة؛
- وخطة تواصل بشأن المعايير الجديدة؛
- وتقييم لمقتضيات التغيير في نظام المعلومات.

وفي يولييه/تموز ٢٠٠٧ أفاد ٩٠٪ من المنظمات التي أجابت على الاستبيان بأنها أثارت مسألة اعتماد المعايير الجديدة مع هيئاتها أو لجانها الرئاسية وحصلت ٨٥٪ منها، "مبدئياً"، على دعم من أجل اعتماد هذه المعايير. وأفادت ثلاث عشرة منظمة بأنها قد قدمت تقريراً خاصاً باعتماد المعايير الجديدة يتضمن تقديرات الميزانية وجدولاً زمنياً أولياً لتنفيذها إلى هيئاتها الرئاسية أو بأنها بصدد تقديمه.

١٢- وأشارت المنظمات الثلاث عشرة التي أعدت ميزانية أو تكاليف أولية على سبيل التقدير إلى تكلفة كبيرة ومتنوعة بحسب حجم المنظمة وتركيبتها بالإضافة إلى مدى التغييرات المطلوبة في النظام لتنفيذ المعايير الجديدة. وأكدت جميع المنظمات أنها بحاجة إلى إدخال تغييرات على أنظمة معلوماتها لتنفيذ المعايير. وأوضح تقرير التكاليف تفاوتاً كبيراً في الجداول الزمنية (من سنتين إلى ست سنوات).

رابعاً - الآثار الرئيسية لاعتماد المعايير الجديدة في الويبو

التقارير المحاسبية والمالية

١٣- ستشمل الآثار المترتبة على اعتماد المعايير الجديدة في تقارير الويبو المحاسبية والمالية ما يلي:

(أ) إثبات دفترتي كامل بالخصوم من الالتزامات المعاشية للموظفين، مثل الضمان الصحي بعد نهاية الخدمة وغيرها من المعاشات التقاعدية المستحقة، مثل المنح المخصصة للعطل السنوية والعودة إلى الوطن.

(ب) وإثبات دفترتي بالأصول الرأسمالية واستهلاكها، ومنها المباني والسيارات والأثاث والأجهزة والمعدات، بحيث لا تسجل الأصول الرأسمالية في باب النفقات بتكلفة الشراء (بما في ذلك تكلفة بدء التشغيل) في سنة الشراء، بل تخفض قيمتها مع مرور عمرها الإنتاجي؛

(ج) وإثبات دفترتي بالمصروفات على أساس مبدأ التسليم، الذي يزيد صرامة على مبدأ الالتزامات الجارية الذي تفرضه المعايير الحالية. (فبناءً على مبدأ التسليم، تثبت النفقات على أساس

(*) ردت المنظمات التالية على الاستبيان: منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة الدولية للطيران المدني ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومركز التجارة الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للأطفال ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين ومنظمة التجارة العالمية والويبو ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي والاتحاد العالمي للبريد ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والبالغ عددها ٢٠ منظمة.

السلع والخدمات المسلمة. ولما كانت الويبو تطبق هذا المبدأ حالياً عند تدوين النفقات في نهاية الفترة المالية، فإن هذا الجانب من المعايير الجديدة لن يكون له أي أثر مادي في المنظمة؛

(د) وأساس مغير لإثبات الإيرادات المتأتية من بعض أنواع التبرعات (صناديق الاستئمان) وصفقات المبادلة؛

(هـ) وتقييم للمخزون؛

(و) وتعديل في بنية التقارير المالية ومضمونها على جميع المستويات؛

(ز) ومراجعة البيانات المالية على أساس سنوي بدلاً من أن تكون كل سنتين.

إعداد الميزانية

١٤- سيغير اعتماد المعايير الجديدة الأساس المطبق لإعداد التقارير المالية، من الاستحقاق المعدل إلى الاستحقاق الكامل. وتيسيراً للتوفيق بين النتائج المذكورة في الميزانية والنتائج الفعلية، لا بد للمنظمة من أن تبت في تنفيذ أحد النهجين التاليين:

(أ) إعداد الميزانية على أساس نقدي، أي التخطيط لها بالاستناد إلى الإسقاطات المحسوبة لاحتياجات المنظمة النقدية وضمان التوفيق بين الميزانية والنفقات من جهة والبيانات المالية المعدة على أساس الاستحقاق للدول الأعضاء في سياق البيانات المالية السنوية. ويعني ذلك أقل قدر ممكن من التغيير ما بين مراحل تقديم الاقتراحات المرتبطة بالميزانية وجمعها ومراجعتها، نظراً إلى أن الأصول ستظل مبيّنة في باب "مصروفات الميزانية" أو المتطلبات النقدية في السنة الجارية. على أن ذلك سيتطلب أيضاً بذل جهود مكثفة في نهاية السنة لشرح البيانات المالية المعدة على أساس الاستحقاق والتوفيق تماماً بينها (إذا كانت النفقات أدنى) وبين تقارير استخدام الميزانية المعدة على أساس نقدي؛

(ب) أو إعداد الميزانية على أساس الاستحقاق، أي أن تكون مضبوطة تماماً وفقاً للمعايير المعتمدة في التقارير المحاسبية والمالية. وسيستدعي ذلك مراجعة مكثفة وإعادة تصميم الإجراءات المتعلقة بالميزانية وأنساقها وما إلى ذلك، فضلاً عن تدريب مديري البرامج. وسيتمتع أيضاً مراجع الممارسات الراهنة في صياغة الميزانية والمحاسبة فيما يتعلق بنقل اعتمادات الميزانية لأغراض الالتزامات غير المصفاة. وستتطلب صياغة الميزانية على أساس الاستحقاق أيضاً مزيداً من التركيز على الإدارة والتخطيط الموازيين للسيولة لضمان مراعاة الاحتياجات إلى السيولة عن كثب في مرحلة التخطيط وتوخي الحذر في إدارتها طوال الفترة المالية وسريان الميزانية.

١٥- ولا بد أيضاً من النظر في إمكانية ظهور حاجة إلى ميزانية منفصلة لرؤوس الأموال. ومن شأن تلك الميزانية أن تستجيب لضرورة إطلاع الدول الأعضاء على الأثر المترتب على رسملة الأصول بطريقة شفافة. وقد يحدث ذلك المزيد من التداعيات في سياق اعتماد الويبو فترة السنتين للميزانية وخطط العمل مقابل تزويد الدول الأعضاء ببيانات مالية مدققة كل سنة. ونظراً إلى أن هاتين الدوريتين لن يمكن التسوية بينهما تماماً، فسيستدعي الأمر إعادة النظر في مقتضيات التوفيق بين التقارير المعدة بناء على المسارين المترابطين.

١٦- وسيؤثر اعتماد المعايير الجديدة أيضاً في توقيت النفقات وسيؤثر ذلك بدوره في متطلبات التمويل أيضاً. وسيتجلى هذا الواقع على النحو التالي:

(أ) سيؤدي إثبات الأصول الرأسمالية واستهلاكها على مدى عمرها الإنتاجي واعتماد مبدأ التسليم لإثبات النفقات إلى تفاوت في التوقيت المحاسبي. على أن ذلك لن يؤثر في متطلبات التمويل.

(ب) تشير مقتضيات تغطية كامل خصوم المنظمة من مستحقات تقاعدية للموظفين مثلاً الحاجة إلى توفير الأموال لتغطية الخصوم الماضية بالإضافة إلى استحقاق الالتزامات الراهنة بخصوص الموظفين العاملين.

النظام المالي ولائحته

١٧- ستؤثر المعايير الجديدة في نظام الويبو المالي ولائحته. ويراعي مشروع النظام المالي ولائحته في صيغته المعدلة التي رفعت إلى لجنة البرنامج والميزانية في يونيه/حزيران ٢٠٠٧ (WO/PBC/11/8) وقع المعايير الجديدة بأقصى ما يمكن في هذه المرحلة. (وقد أشير في الوثيقة WO/PBC/11/8 إلى الأحكام التي قد تتأثر بتنفيذ المعايير الجديدة بنجمة). وقد يستدعي الأمر المزيد من التعديل عند استكمال تنفيذ المعايير. وستدخل تلك التعديلات في الصيغة المعدلة للنظام المالي أو في اللائحة إن اقتضى الأمر ذلك.

تدريب الموظفين

١٨- سيشمل تنفيذ المعايير المحاسبية الجديدة عنصراً مهماً آخر هو تدريب الموظفين. وسيكتسي الإلمام بالتغييرات في السياسات والأنظمة والإجراءات المرتبطة بالإدارة المالية وفهم تلك التغييرات أهمية حاسمة لضمان النجاح لهذه المبادرة. وفي هذا الصدد، من المعتمد دراسة الاحتياجات إلى التدريب وصياغة برامج تدريبية وتقدير التكاليف المرتبطة بذلك.

أنظمة الإدارة المالية

١٩- من الواضح أن الانتقال إلى المعايير المحاسبية الجديدة يقتضي تسويات في أنظمة إدارة الموارد في جميع منظمات الأمم المتحدة، على أن مدى تلك التغييرات يتفاوت بحسب الوضع الراهن للأنظمة القائمة. إذ عمدت بعض تلك المنظمات (ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة العمل الدولية) إلى وضع نظام حاسوبي حديث للتخطيط يضم الوظائف ووحدات العمل الضرورية لمراعاة متطلبات المعايير الجديدة. وبالنسبة إلى تلك المنظمات، فإن الانتقال إلى المعايير الجديدة لن يستدعي سوى تسويات صغيرة في الأنظمة الراهنة. ولا تزال منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة (مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية) بصدد اختيار ما يناسبها من الأنظمة أو شرائها أو تنفيذها وتعد العدة لاستنباط الوظائف الجديدة التي تقتضيها تلك المعايير (لتعقب المخزون والأصول والمشتريات وما إلى ذلك) في سياق مشروع نظام تخطيط أوسع.

٢٠- وتنتمي الويبو إلى المجموعة الثانية من المنظمات. وتتضمن الوثيقة WO/PBC/11/11، التي قدمت إلى لجنة البرنامج والميزانية في يونيه/حزيران ٢٠٠٧، والوثيقة WO/PBC/12/4(c)، التي ستقدم للجنة نفسها في دورتها التي ستعقد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، اقتراحاً لتنفيذ نظام حاسوبي كامل للتخطيط للموارد المؤسسة يشمل عنصراً محدداً يرمي إلى الاستجابة لمقتضيات تنفيذ المعايير المحاسبية الجديدة. ويرد في المرفق الثالث لهذه الوثيقة عرض موجز لتنفيذ المعايير الجديدة في الويبو.

خامساً - الخاتمة

٢١- عقب توصية مجلس الرؤساء التنفيذيين في سنة ٢٠٠٦ باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من سنة ٢٠١٠ بوصفها معايير المحاسبة الرسمية لمنظومة الأمم المتحدة، شرعت منظمات الأمم المتحدة في الاستعداد لعملية الانتقال من خلال تحليل أثارها (فيما يتعلق أساساً بالتقارير المحاسبية والمالية وإعداد الميزانية والنظام المالي ولائحته وتدريب الموظفين وتحسين أنظمة الإدارة المالية الحاسوبية). ولدى تحليل هذه الآثار، تستغل الأمانة فرص الاستفادة من التجارب العملية التي خاضتها وكالات الأمم المتحدة التي قد تكون على مستوى أكثر تقدماً فيما يخص تنفيذ التغييرات الضرورية.

٢٢- إن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو مدعوة إلى أن توافق على مبدأ اعتماد الويبو للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير الجديدة) وأن تحيط علماً بالتكلفة المقدرة المقدمة في المرفق الرابع.

[تلي ذلك المرفقات]

الفوارق الرئيسية بين المعايير المحاسبية الحالية والمعايير المحاسبية الجديدة

المعايير الحالية	المعايير الجديدة	الوقع
١ - تستند متطلبات التقرير المالي إلى منهج "الاستحقاق المعدل" القريب جداً من منهج المحاسبة على أساس نقدي.	تقوم المقترضات على أساس "استحقاق كامل".	الأثر هو أن التقارير المستندة إلى المعايير الجديدة تضم معلومات عن مجموعة أكبر من البنود (الأصول والخصوم) في بيان الموازنة من المعايير الحالية. ويختلف نمط المصروفات المتصلة بتلك الأصول والخصوم. فبناءً على المعايير الجديدة تعد التقارير بالمصروفات المتصلة بالاستثمارات في الأصول بعد الموعد الذي كان محددًا لها بناءً على المعايير الحالية. أما المصروفات المتصلة بالخصوم فتعد تقاريرها في وقت أبكر من الموعد المحدد بناءً على المعايير الحالية.
٢ - ترد تكاليف الأصول الثابتة في باب النفقات من بيان الإيرادات والنفقات، عند شراء الأصول.	ترسمل تكاليف الأصول الثابتة وتدرج في بيان الموازنة عند شراء تلك الأصول. وتوزع التكلفة الأصلية للأصول على مدى أعمارها الإنتاجية ما دامت تستخدم (مصروفات الاستهلاك).	سيذكر التقرير انخفاضاً في النفقات وزيادة في الأصول. وبناءً على المعايير الجديدة، يجب إنشاء احتياطي لرأس المال يكون مقابلاً لما يسجل أصلاً من الأصول الثابتة الموجودة.
٣ - المعاشات التقاعدية المستحقة للموظفين فيما يخص منح العودة إلى الوطن. أما التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة والعطل السنوية فتزد في الملاحظات الملحقة بالحسابات.	إثبات دفترتي كامل بالخصوم المخصصة لتغطية المعاشات التقاعدية للموظفين وإدراجها في باب المصروفات.	سيؤدي ذلك إلى زيادة في النفقات المبيّنة في التقرير بسبب إنشاء خصوم مستحقة. وسيقتضي وجود أي خصوم غير ممولة إقامة آلية لتمويلها.
٤ - تتكون النفقات المبيّنة في التقرير من المدفوعات والالتزامات غير المصفاة.	إثبات دفترتي بالنفقات على أساس السلع والخدمات المتسلمة (مبدأ التسليم).	نظراً إلى أن الوبيو تطبق حالياً هذا المبدأ عند تدوين النفقات في نهاية الفترة المالية، فإن هذا الجانب من المعايير الجديدة لن يكون له أي أثر مادي في المنظمة.

المرفق الأول

ANNEX I

A/43/5

المعايير الحالية	المعايير الجديدة	الوقع
٥ - تكاليف الممتلكات القابلة للاستهلاك (المخزونات واللوازم) تقيّد على حساب النفقات عند شرائها.	لا تقيّد على حساب النفقات سوى تكاليف ما يستهلك من الممتلكات القابلة للاستهلاك. وستنقل قيمة المخزون في نهاية الفترة المالية إلى باب الأصول في بيان الموازنة.	قد يسجل انخفاض في النفقات المبينة في التقرير خلال السنوات الأولى من اعتماد المعايير الجديدة، على أن الأمر سيسندعي التثبيت الفعلي من المخزون في نهاية الفترة المالية وتحديد الأساس المناسب لتقييمه.
٦ - إثبات التبرعات دفترياً وفقاً للمحاسبة على أساس نقدي.	تكون التبرعات مسجلة على أساس الاستحقاق في بعض الظروف.	يتعين النظر في طريقة بيان الإيرادات المتأتية من جميع المصادر في الويبو على اختلافها.
٧ - تتألف الفترة المالية في الويبو من سنتين تقويميتين، ويبدى مراجع الحسابات الخارجي رأيه في البيانات المالية في كل فترة منها.	يتعين إجراء تدقيق مالي كل سنة.	يتعين النظر أيضاً في الآلية المناسبة للتوفيق بين طريقة صياغة الميزانية والتقارير المالية المرفوعة إلى الدول الأعضاء.
٨ - إعداد البرنامج والميزانية على أساس نقدي.	إعداد البرنامج والميزانية على أساس الاستحقاق أو ضمان التوفيق بين النهج النقدي ونهج الاستحقاق في نهاية السنة (في سياق التقارير المالية).	لا بد من إمعان النظر في طريقة إعداد الميزانية ونسقتها ومضمونها، لما قد يتطلبه ذلك من عمل إضافي للمنظمة ومراجع حساباتها الخارجي.

المرفق الثاني

تعريف المصطلحات المستخدمة في هذه الوثيقة

أساس الاستحقاق - أساس للمحاسبة يتم بموجبه إثبات المعاملات وغيرها من العمليات دفترياً عند حدوثها (وليس عند تلقي مبالغ نقدية أو ما يعادلها أو دفعها).

الأصول - الموارد التي يتحكم بها شخص نتيجة لأحداث سابقة ويتوقع أن يجني منها فوائد اقتصادية أو منافع أخرى في المستقبل.

التكلفة - المبلغ المدفوع نقداً أو ما يعادله أو القيمة العادلة للعرض المقدم نظير شراء أصول وقت شرائها.

الاستهلاك - التخصيص المنهجي لتكلفة أصول أو مبلغ آخر يحل محل التكلفة في البيانات المالية، مدى العمر الإنتاجي لتلك الأصول.

مبدأ التسليم - المبدأ الذي تثبت بموجبه المصروفات في البيانات المالية على أساس السلع والخدمات المتسلمة.

صفقات المبادلة - الصفقات التي يتسلم فيها شخص أصولاً أو خدمات أو يتم فيها سداد الخصوم ويعطي بالمقابل قيمة معادلة تقريباً مباشرة (في شكل نقد أو سلع أو خدمات أو استخدام الأصول أساساً).

المصروفات - انخفاض في الفوائد الاقتصادية أو المنافع المتوقعة أثناء فترة التقرير، في شكل تدفقات خارجة أو استهلاك لأصول أو تكبد خصوم بما يؤدي إلى انخفاض في صافي الأصول/الممتلكات.

القيمة العادلة - المبلغ الذي يمكن أن يتم به تبادل أصل أو تسوية خصم بين أطراف على دراية كافية ولديهم الرغبة في التبادل وذلك في إطار معاملة تتم بدون شروط تفضيلية.

الخصوم - الالتزامات الراهنة الناجمة عن أحداث ماضية من المتوقع أن تؤدي تسويتها إلى تدفق الموارد إلى الخارج بما يحمل فوائد اقتصادية أو منافع متوقعة.

صافي الأصول/الممتلكات - ما يتبقى من الأصول بعد سداد الخصوم.

العمر الإنتاجي - الفترة التي يتوقع خلالها استخدام الأصل.

[يلي ذلك المرفق الثالث]

المرفق الثالث

تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٠٠٧

- التماس موافقة مبدئية من الدول الأعضاء على اعتماد المعايير الجديدة
- واستكمال تحديد المهمات الضرورية للعنصر الخاص بالمعايير الجديدة من مشروع نظام التخطيط مع المسؤوليات والموارد الداخلية للتسليم
- والاستعانة بخبير مختص في الموضوع (قيد الإنجاز)

٢٠٠٨

- تحليل القضايا الرئيسية المتعلقة بالإدارة المالية وإعداد الميزانية والمحاسبة وتأثير التغيير في أنظمة المعلومات المالية ونظام الويبو المالي ولائحته وصياغة سياسات وإجراءات ومبادئ توجيهية في مجال المحاسبة
- وإجراء تقييم للحاجة إلى التدريب واقتراح خطة للتدريب
- والإسهام في تصميم مواصفات الأنظمة وتعديلها

٢٠٠٩-٢٠١٠

- تنفيذ خطة التدريب
- وإعداد بيانات مالية صورية
- والاستعداد لإدخال التغييرات في الممارسات المتعلقة بإعداد الميزانية
- وبدء إعداد تقارير موازية وفقا للمعايير الجديدة
- والامتثال للمعايير الجديدة بحلول ٢٠١٠

[يلي ذلك المرفق الرابع]

المرفق الرابع

شروط تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتقدير الأولي لتكلفته

بدأت الويبو إعداد العدة ما بين سنة ١٩٩٩ وسنة ٢٠٠١ لمشروع من شأنه أن يقيم نظاماً للإدارة المتكاملة ليضم الشؤون المالية وكشوف الأجور وإدارة الموارد البشرية وإعداد الميزانية والمشتريات والتقارير المؤسسية وإدارة الأسفار والبرامج. وكان من المنشود أن يُحيط هذا النظام بمجموعة من برمجيات التخطيط للموارد المؤسسية. وتقرر وقتئذٍ اعتماد نهج تدريجي مع نطاق أول يقتصر على وظيفة إعداد تقارير المالية والميزانية. وتقرر أن تضاف الوظائف الحاسوبية الأخرى فقط بعد تطبيق نجاح لنظام أساسي لإعداد التقارير والرصد فيما يخص المالية والميزانية. وكانت الأسباب الرئيسية الداعية إلى اعتماد هذا النهج هي قصور الخبرة والنجاح داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ أنظمة واسعة للتخطيط للموارد المؤسسية والافتقار الملموس لأي تنفيذ ثابت ومثبت داخل المنظومة الأممية للوحدات الحاسوبية المتعلقة بالموارد البشرية وكشوف الأجور.

وينبغي التشديد على أن جني المنافع الكاملة لأنظمة التخطيط للموارد المؤسسية يكون عندما تُستخدم هذه الأنظمة على نحو متكامل في جميع القطاعات المستهدفة، لكي تجمع البيانات وتثبت لدى الجهة الصادرة عنها ثم تحول لمزيد من المعالجة من خلال الوظائف الأدنى مرتبة مع إدارة تسيير العمل وتدرج إجراءات الموافقة إدارة فعالة. وقد ظلت وظائف إدارة الموارد والشؤون الإدارية في المنظمة، التي لم تتدرج في نطاق المرحلة الأولى من المشروع، محرومة إلى حد كبير من دعم الأنظمة الحاسوبية الرئيسية وظلت بالتالي في حاجة ماسة إلى نظام متكامل مع وحدات حاسوبية وظيفية تدعم احتياجاتها إلى نظام للمعلومات. وهذا هو السبب الكامن وراء الاقتراح الشامل بشأن تنفيذ نظام للتخطيط للموارد المؤسسية، الذي تتضمنه الوثيقة (c) WO/PBC/12/4.

وبطول سنة ٢٠١٠ سيكون على إدارة الشؤون المالية الانتقال إلى استخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذ الإجراءات المتسقة مع متطلبات هذا الإطار المحاسبي المعين. وكنتيجة لذلك، سيزداد الاحتياج إلى بعض الوظائف وتنفيذ الوحدات الحاسوبية الأساسية للنظام، كإدارة الأصول. ومثلما تبين الوثيقة WO/PBC/11/7 Rev، فإن التقيد بالمعايير الجديدة سيتطلب الدعم من أنظمة متكاملة ومعززة لتكنولوجيا المعلومات ليس فقط داخل إدارة الشؤون المالية بل أيضاً داخل مكتب المراقب.

ويجري الآن تعريف مفصل لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وما تتطوي عليها من آثار، قبل تصميم النظام وتنفيذه.

وبدون هذا التعريف المفصل لمتطلبات المعايير المذكورة، الذي سيدوم حوالي ستة أشهر، فإن من الصعب تقديم تقدير دقيق للتكاليف المتصلة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. لكن نزولاً عند طلب بعض الدول الأعضاء في الويبو، قمنا بوضع التقدير التالي بناء على أفضل ما نعلم به في الوقت الحاضر.

وستمول تكلفة هذا المشروع من الميزانية العادية.

التكلفة المقدرة
(بالفرنك السويسري)

المجال

٦٥٣ ٠٠٠		تفرغ موظفين اثنين بشكل تام لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مدى سنتين
٣٤٠ ٠٠٠		تنفيذ إدارة الأصول والوحدات الحاسوبية الخاصة بالجرد
١٢٨ ٠٠٠		تعديل الوحدات الحاسوبية الخاصة بالإيرادات
١٣٢ ٠٠٠	لصالح مستخدمي المالية الرئيسيين	تكاليف التدريب:
٢١ ٠٠٠	لصالح مديري المشروع	
٣٨ ٠٠٠	لصالح مجالات إدارية أخرى	
٥١٠ ٠٠٠		التعديلات المتعلقة برفع التقارير
٢٠٠ ٠٠٠		التغييرات على نظام الإدارة المتكاملة لتتبع نفقات المشروع الأساسية ورفع تقارير بشأنها

٢ ٠٢٢ ٠٠٠

مجموع التكلفة المقدرة

[نهاية المرفق الرابع والوثيقة]